عبد الهادي يحذر من انهيار عملية السلام بسبب استمرار الاستيطان

الوطن

أكد مدير الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في سورية السفير أنور عبد الهادي وسفير فنزويلا لدى دمشق عماد صعب، «التمسك بوحدة وسيادة سورية على كل أراضيها، وعدم التدخل بشؤونها ووقف التمويل والتسليح للقوى المسلحة، وضرورة توحيد الجهود لمكافحة الإرهاب، والالتزام بالحل السياسي من خلال حوار سوري- سوري».

وأوضح بيان للدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في سورية تلقت «الوطن» نسخة منه، أمس، أن ذاك جاء خلال لقاء عقد في مقر السفارة الفنزويلية بدمشق، اطلع خلاله عبد الهادي صعب، على آخر التطورات السياسية والإقليمية، ومستجدات الحراك الدبلوماسي الفلسطيني.

كما أطلع عبد الهادي سفير فنزويلا، على الانتهاكات التي ترتكبها حكومة الاحتلال وجماعات المستوطنين بحق الشعب الفلسطيني الأعزل وأرضه وممتلكاته، وما تحاول فرضه من إجراءات غير قانونية، في محاولة منها لتغيير الوضع القائم على الأرض، ومواصلة البناء الاستيطاني غير الشرعي وهدم المنازل والمنشآت، التي تعكس تشدد الحكومة الإسرائيلية، وتطرفها وبعدها عن الحلول السلمية، مؤكداً أن استمرار الاستيطان سيؤدي إلى انهيار عملية السلام.

ومن جهته، قال صعب: إن الأزمة التي تحدث في بلاده هي نسخة عمّا يسمى الربيع العربي وتنفيذ لمخطط اليمين اللاوطني، مشيراً إلى أنه تم نقل الأزمة عن طريق فبركة أحداث بالإعلام الحليف للولايات المتحدة الأميركية وأن هذه الأحداث كانت بالتعاون مع أذناب أميركا.

ولفت إلى أن وسائل الإعلام التابعة للغرب وأميركا تعمل على تضخيم الأزمة وذلك من أجل فرض عقوبات أميركية والبحث عن حجج لذلك، وأن سورية وفلسطين وفنزويلا هي من أكثر البلدان التي تعاني من التدخل الأميركي في شؤون بلادهم.

غوتيريس يدعو إلى رفع الحصار عن قطاع غزة

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس خلال مؤتمر صحفي في مدرسة شمال قطاع غزة (رويترز)

دعا الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس أمس إلى رفع الحصار الإسرائيلي الجائر المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من عشر سنوات. ونقلت وسائل إعلام عن غوتيريس قوله خلال زيارته إلى القطاع المحاصر: «أنا متأثر للغاية لوجودي في غزة اليوم ولرؤيتي للأسف أحد أشد الأزمات الإنسانية مأساوية التي شاهدتها منذ سنوات في إطار عملي في الأمم المتحدة».

وطالب غوتيريس بما وصفه عملية سياسية ذات مصداقية تطبق حل الدولتين داعياً إلى إزالة كل العقبات بما يضمن وجود برنامج مخطط لتحسين حياة وأوضاع الشعب الفلسطيني وخصوصاً أن الحلول التي يتم التعامل بها مع الأزمات في قطاع غزة ليست إنسانية.

ويعيش مليونا فلسطيني في قطاع غزة الذي تفرض عليه سلطات الاحتلال الإسرائيلي حصارا خانقا جوا وبرا وبحرا منذ عشر سنوات الأمر الذي تسبب في معاناة شديدة على مختلف المستويات الحياتية وهو ما دفع الأمم المتحدة للتحذير بأن القطاع سيصبح «غير ملائم للحياة» في غضون خمس سنوات.

وكان الأمين العام قال في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله في مدينة رام الله في الضفة الغربية المحتلة «أريد أن أعبر بقوة عن التزام الأمم المتحدة الكامل والتزامي الشخصي الكامل بالقيام بكل شيء من أجل تحقيق حل الدولتين».

وتابع: «قلت عدة مرات أنه لا يوجد خطة بديلة لحل الدولتين». وكرر غوتيريس مرة أخرى أن البناء الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل «عائقا» أمام عملية السلام مؤكداً أن المستوطنات «غير قانونية بموجب القانون الدولي».

وانتقد الإثنين أيضاً البناء الاستيطاني خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ولكنه أكد أيضاً أنه يجب على الفلسطينيين إدانة ما سماه بـ«الإرهاب».

من جهة أخرى دان الأمين العام للأمم المتحدة مرة أخرى أعمال العنف الأخيرة العنصرية الطابع في الولايات المتحدة، إضافة إلى «الشخصيات السياسية التي تستغل الخوف للفوز بالأصوات» في إشارة واضحة إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وكالات

ليبيا تخسر إيرادات كبيرة من نفطها بعد توقف الإنتاج في ثلاثة حقول

أعلنت المؤسسة الوطنية الليبية للنفط أمس أن إنتاج النفط توقف منذ بضعة أيام في ثلاثة حقول نفطية في غربي ليبيا، بعد قيام ميليشيا مسلحة بإقفال خط أنابيب لنقل النفط.

وأوضحت المؤسسة في بيان أن الإنتاج الذي كان يقترب من مليون برميل في اليوم قبل الحادثة الأخيرة، انخفض بنحو ٣٦٠ ألف برميل يوميا بعد إقفال خط الأنابيب.

وقال رئيس المؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله في البيان: إن «ميليشيا إجرامية» قامت في التاسع عشر من آب بـ«إغلاق صمام الريانة في خط أنابيب النفط الخام الرابط بين حقل الشرارة النفطي والزاوية بشكل غير شرعي، ما أدى إلى خفض الإنتاج بنحو ٢٨٣ ألف برميل يومياً».

واتهم هذه المجموعة المسلحة أيضاً بـ«إغلاق حقل الحمادة والزاوية في ٢٥ آب الذي يضخ ٨٠٠٠ برميل يومياً» وبـ«اقتحام غرفة التحكم في حقل الفيل في ٢٦ آب ما أدى إلى توقف إنتاج ٧٠ ألف برميل يومياً».

وأفادت مصادر محلية أن هذه الميليشيا المحلية أرادت بعملها هذا الاحتجاج على ما تعتبره «تهميشاً» لمنطقتها وانقطاع الوقود عنها.

وبعد أن وصفت ما حدث بـ«المأساة الوطنية» أعلنت المؤسسة «حالة القوة القاهرة» في الحقول الثلاثة.

وتعني «حالة القوة القاهرة» أن المؤسسة لن تكون مسؤولة عن الإخلال بعقود تسليم نفط مع شركات عالمية.

وكثيراً ما يتوقف إنتاج النفط في غربي البلاد بسبب وجود ميليشيات تعتبر نفسها حارسة للمنشآت النفطية، للمطالبة ببدل مالي مقابل هذه الخدمات.

هذا وحذر مصرف ليبيا المركزي الذي يترأسه «الصديق الكبير» في بيان صادر عنه من استمرار ما وصفه بإقفال خطوط إنتاج النفط، لما لذلك من تأثير في الوضع المالي العام للدولة، وزيادة معاناة المواطن على حد قوله.

وقال المصرف المركزي ومقره العاصمة طرابلس: إن استمرار الإقفال سيجبره على اتخاذ مزيد من سياسات الضغط على الإنفاق، داعياً في الوقت ذاته الحكومة والمؤسسات التشريعية والتنفيذية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا الشأن حسب ما جاء في البيان.

وتقول المؤسسة النفطية: إن إغلاق المرافئ النفطية كلف ليبيا أكثر من ١٣٠ مليار دولار منذ نهاية العام ٢٠١٤.

وكالات

قطر تحاول التغلب على الحصار من خلال خطوط موانئ جديدة

تحاول قطر التغلب على الحصار المفروض عليها من بعض الدول العربية، من خلال الحظر الجوي والبري والبحري منذ ٨٦ يوماً. حيث مدت الدوحة خطوطاً بين موانئ قطر من جهة، وكل من تركيا، والكويت، وسلطنة عمان، والهند، وباكستان من جهة أخرى.

ويرى الخبراء أن هذه الخطوط الملاحية الخمسة ستشكّل بديلاً للدوحة في مواجهة العقوبات المفروضة عليها من الدول المُقاطعة، ومتنفّساً لحركتها الملاحية والتجارية عموماً. وخلال الأسبوع الماضي أطلقت «ملاحة» القطرية أول خدمة نقل مباشر للبضاعة المُبَردة بين قطر وتركيا لتعمل بصورة منتظمة، على أن تصل من ميناء أزمير التركي خلال ١١ يوماً.

كما أبدت أنقرة استعدادها ليس فقط لإرسال المنتجات الزراعية إلى قطر بل وأيضاً بناء مصانع في الدوحة من أجل تلبية حاجتها ذاتياً.

هذا وتستعد الدوحة لإنشاء خطوط جديدة مع أوروبا وجنوب شرقي آسيا، إضافة إلى أنها ستفتتح رسمياً في الأسبوع الأول من شهر أيلول «ميناء حمد»، الذي يعد واحداً من أكبر الموانئ في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بحسب وزارة المواصلات والاتصالات القطرية.

هذا وتعهدت قطر وروسيا أمس خلال زيارة لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى الدوحة بتعزيز روابطهما التجارية في خضم الأزمة الدبلوماسية في الخليج والعقوبات الاقتصادية التي تواجهها الإمارة الغنية بالغاز. وقال لافروف للصحافيين بعيد لقاء مع أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني: «نحن ملتزمون بتعزيز الروابط التجارية والاقتصادية»، مضيفاً: إن موسكو «تولي أهمية كبرى» للتعاون مع قطر في مجال الطاقة بشكل خاص. وأفاد وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني خلال مؤتمر صحفي مع لافروف أن الأزمة لا تزال تراوح مكانها، متهماً السعودية والدول الأخرى المقاطعة برفض إجراء محادثات لإنهاء الأزمة «في ١٢ مناسبة مختلفة على الأقل».

كما قال: إن وضع الأزمة القطرية لم يشهد أي تغيرات منذ نشوبها، معتبراً أن دول المقاطعة تتذرع بالوساطة الكويتية وترفض جهود أي جهات أخرى. وذكر أن نحو ٩٠ يوماً مرّت على اندلاع الأزمة، لكن الأطراف لا تزال تراوح في المكان دون أن يكون هناك أي تحرك إلى الأمام.

وأكد الوزير القطري بأن الكويت التي تقود جهود الوساطة، بعثت إلى جميع الأطراف رسائل تدعو فيها أن يكون هناك حوار بشكل مباشر وغير مشروط.

وشدد على أن الدولة الوحيدة التي ردت على الرسالة هي قطر، في حين لم ترد أي من دول المقاطعة. واعتبر أن نهج تلك الدول يكمن في تجاهل أي جهود وساطة من الكويت ومن أي دول صديقة أخرى وخصيصاً بعد زيارة الوسيط الأميركي. ولفت آل ثاني إلى أن هذا النهج يبين نيات دول المقاطعة ورغبتها في استمرار الأزمة والحصار وسعيها للتذرع بالوساطة الكويتية عندما تكون هناك أي دولة صديقة تحثها على خوض الحوار، إذ تتهم تلك الدول من يأتيها بمثل هذه الدعوات بتدويل الأزمة.

أما دولة قطر فترحب بجميع الجهود الصديقة، حسبما أكده وزير الخارجية القطري، مجدداً ترحيب الدوحة بالموقف الروسي، ودحض مزاعم دول المقاطعة بأن الدوحة تعتبر الجلوس إلى طاولة الحوار هدفاً بحد ذاته. وشدد آل ثاني على أن الهدف يكمن ليس في الجلوس إلى الطاولة، بل في رفع الحصار وإيجاد حل يضمن سلامة وأمن قطر وكل دول مجلس التعاون الخليجي.

وأكد أنه لا يمكن الخروج من الأزمة إلا عبر الحوار للتوصل إلى تسويات بالتزامات متبادلة وجماعية على الدول كافة، وليس عن طريق إملاءات وطرح مطالب تخرق سيادة قطر وتنتهك القانون الدولي.

وكالات

تطور التعاون العسكري بين روسيا ومصر

أكدت وزارة الدفاع الروسية أن وحدات من قوات الإنزال الجوي الروسية والمصرية ستجري في شهر أيلول القادم تدريبات عسكرية مشتركة تحت اسم «حماة الصداقة -٢٠١٧»، في إقليم كراسنودار الواقع في جنوب روسيا، وفقاً لخطة التعاون الدولي للوزارة، مضيفة: إن الهدف منها وضع مواقف موحدة إزاء مسائل إجراء عمليات الإنزال الجوي، في وقت أكدت موسكو أن الجيش المصري مهتم بشراء طائرات وأنظمة إنزال روسية. وأوضح مدير إدارة التدريب القتالي في قوات الإنزال الجوي الروسية، العقيد ميخائيل أوسيبينكو في تصريح لـRT، أن الجانب المصري يعير اهتماماً بالغاً لإجراء التدريبات المشتركة مع الجانب الروسي، وقال: إن «المناورات المقبلة في إقليم كراسنودار هي نتيجة الاهتمام البالغ الذي تعيره مصر لمسألة كيفية إعداد مظليينا، والمعدات العسكرية التي نستخدمها، المصريون كانوا مدهوشين من القدرات التي عرضناها لهم».

ورجح أوسيبينكو أن الجيش المصري ربما مهتم بشراء طائرات وأنظمة إنزال روسية، مشيراً إلى أن مظلات الإنزال الروسية الصنع يمكن استخدامها في درجات الحرارة المتراوحة بين ٥٠ درجة مئوية تحت الصفر، و٦٠ درجة مئوية فوق الصفر. ويقول المسؤول العسكري الروسي: إن التدريبات الروسية المصرية المشتركة، من شأنها تعزيز التعاون التقني العسكري بين البلدين.

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، استعرض مع الرئيس الجديد للمؤسسة الروسية للطاقة النووية «روس آتوم» أليكسي ليخاتشوف الموقف النهائي لعقود مشروع محطة الضبعة الكهروذرية.

روسيا اليوم

مجلس الأمن يدين.. وطوكيو تسعى لامتلاك نظام راداري متطور

كوريا الديمقراطية: صاروخنا البالستي مقدمة لردع قاعدة غوام الأميركية

عملية إطلاق الصاروخ الباليستي في بيونغ يانغ (أ.ف.ب – أرشيف)

أدان مجلس الأمن الدولي إطلاق كوريا الديمقراطية الثلاثاء صاروخاً بالستياً مطالباً جميع الدول الأعضاء بالتطبيق الحازم والكامل لقرارات الأمم المتحدة ومن بينها تلك التي تفرض عقوبات اقتصادية على كوريا الديمقراطية.

وأكد المجلس في بيان وافق عليه أعضاؤه الخمسة عشر بالإجماع التزامه بإيجاد حل سلمي وسياسي للأزمة مع كوريا الديمقراطية مطالباً الأخيرة بالكف عن إطلاق مزيد من الصواريخ والتخلي عن أسلحتها وبرامجها النووية.

بدوره أكد رئيس كوريا الديمقراطية كيم جونغ أون أن إطلاق بلاده صاروخاً بالستياً جديداً الثلاثاء من طراز هواسونغ ١٢ هو مقدمة لاستهداف قاعدة غوام الأميركية في المحيط الهادئ في حال اعتدت الولايات المتحدة على كوريا الديمقراطية.

ونقلت وكالة الأنباء المركزية لكوريا الديمقراطية عن جونغ أون قوله بعد إطلاق الجيش الكوري الصاروخ الباليستي «إن هذا التدريب على إطلاق صاروخ باليستي يعد بمثابة جزء من حرب حقيقية ويمثل الخطوة الأولى للعملية العسكرية لجيش كوريا الشعبي في المحيط الهادئ ومقدمة مهمة لاحتواء وردع غوام»، الجزيرة التي تحتضن قاعدة كبيرة للقوات الأميركية.

وأوضحت الوكالة أن الصاروخ الباليستي متوسط المدى الذي أشرف جونغ أون على إطلاقه حلق في السماء فوق جزيرة أوشيما اليابانية وفوق كيب اريمو متابعا المسار المحدد مسبقاً ليصيب بدقة الهدف في المياه شمال المحيط الهادئ. يشار إلى أن الرئيس جونغ أون حذر سابقاً من أن الجيش الكوري الديمقراطي سيستهدف بصواريخ باليستية القاعدة الأميركية في جزيرة غوام في حال نفذ الرئيس الأميركي دونالد ترامب تهديداته بالاعتداء على كوريا الديمقراطية.

وفي سياق متصل قالت ثلاثة مصادر إن اليابان تشعر بالقلق لامتناع الولايات المتحدة حتى الآن عن تسليحها برادار جديد قوي وتقول إن القرار يحد كثيراً من قدرة نظام الدفاع الصاروخي الأميركي الذي تعتزم تركيبه على التصدي لخطر كوريا الديمقراطية.

وتنشد اليابان تشغيل نسخة برية من منظومة الدفاع الصاروخي الباليستية «أيجيس» بحلول عام ٢٠٢٣ لتصبح ذات مستوى جديد من الدفاع بهدف المساعدة على التصدي لتطور كوريا الديمقراطية في مجال الصواريخ.

وقالت مصادر مطلعة على المناقشات إن اليابان ستضطر لتزويد النظام بتكنولوجيا رادار قائمة ذات مدى أقل مقارنة بجيل جديد من الصواريخ الاعتراضية إذا لم تحصل على الرادار القوي الجديد الذي يعرف باسم «سباي ٦»، وربما يعني هذا أن الرادار قد لا يتمكن من رصد التهديد إلى أن يصبح أكثر قربا بكثير لكن هذا لا ينفي القدرة على اعتراض الصواريخ على ارتفاعات عالية في الفضاء.

وتابع مسؤولون يابانيون عرضا لتكنولوجيا «سباي٦» التي تضاعف مدى رادارات أنظمة الدفاع الصاروخي الباليستية عشرات المرات لكن جهود شرائها من الولايات المتحدة حليفة اليابان لم تسفر عن شيء.

سانا – رويترز – وكالات

ترامب: الحوار ليس هو الحل!

استبعد الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمس الأربعاء أي مفاوضات دبلوماسية مع كوريا الشمالية وقال إن «الحوار ليس هو الحل» وذلك بعد يوم من إطلاق بيونجيانج صاروخا باليستيا حلق فوق اليابان وأثار إدانة دولية.

وقال ترامب على تويتر «الولايات المتحدة تتحدث إلى كوريا الشمالية وتدفع لهم إتاوة منذ ٢٥ عاماً. الحوار ليس الحل!».

إلى ذلك قالت وكالة الدفاع الصاروخي الأميركية أمس أنها أجرت تجربة دفاع صاروخي ناجحة بالتعاون مع سلاح البحرية قبالة ساحل هاواي.

وشهدت المدمرة البحرية (جون بول جونز) تجربة الدفاع الصاروخي، التي جرى تحديد موعدها منذ مدة طويلة، بعد يوم من إطلاق كوريا الشمالية صاروخا باليستيا مر فوق اليابان.

وتمثلت التجربة في اعتراض صاروخ باليستي متوسط المدى باستخدام صواريخ (ستاندارد ميسيل-٦) الموجهة.

وقالت وكالة الدفاع الصاروخي الأميركية إن التجربة تمنح العنصر البحري في منظومة الدفاع الصاروخي قدرة أعلى على اعتراض الصواريخ الباليستية في مرحلتها الأخيرة قبل بلوغ الهدف.

رويترز

نتنياهو لن يوقف الاستيطان والسلطة «تصر» على المفاوضات

نعيم إبراهيم

بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على بدء الاستيطان الصهيوني في شمالي الضفة الغربية المحتلة، يتحدى رئيس وزراء العدو الصهيوني بنيامين نتنياهو مرة جديدة، الشرائع السماوية والقوانين الوضعية بقوله: «لن أسمح باقتلاع أي مستوطنة من أرض إسرائيل الممتدة إلى يهودا والسامرة» أي في الضفة الغربية.

نتنياهو أعرب عن فخره، بما وصفه «دفع تطوير وزخم عمليات بناء المستوطنات في الضفة»، مؤكداً أن حكومته «أكثر حكومة عملت من أجل الاستيطان في تاريخ إسرائيل».

وقال نتنياهو: «إزالة المستوطنات، لا تساعد على السلام، خرجنا من غزة وتعرضنا لإطلاق الصواريخ، ولن نسمح بأن يكون هناك المزيد منها، نحن نعتني بهذه الأرض وسنواصل حراستنا لها كملك إستراتيجي لنا».

تأتي هذه التصريحات العدوانية في وقت يزور فيه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الأراضي المحتلة وبعد زيارة وفد أميركي ترأسه مستشار الرئيس الأميركي جاريد كوشنير، الأسبوع الماضي، لفلسطين المحتلة بهدف «تحريك عملية السلام»، في إطار جولة شرق أوسطية، شملت أيضاً السعودية وقطر ومصر.

وفي وقت سابق قال نتنياهو: «نحن هنا لكي نبقى إلى الأبد، ولن يتم اقتلاع مستوطنات في أرض إسرائيل».

وتعتبر المستوطنات الصهيونية غير قانونية من وجهة نظر المجتمع الدولي، وعائقا رئيسيا أمام جهود ما يسمى السلام، وتبنى مجلس الأمن الدولي عدة مرات مشاريع قرارات بوقف الاستيطان وإدانته، مؤكداً أن المستوطنات غير شرعية، وتهدد «حل الدولتين وعملية السلام».

كما أكد مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مايكل لينك، أن «النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المستمر يشكل تهديدا خطيرا بحق الفلسطينيين في تقرير المصير».

وقال لينك، في تصريح له: «إن المستوطنات التي تقسم الضفة الغربية وتنشئ الحواجز والعقبات أمام حركة الفلسطينيين في أراضيهم تشكل أيضاً عقبة أمام حق الفلسطينيين في العمل والحصول على الرعاية الصحية والتعليم والحياة الأسرية»، ودعا مجلس الأمن والجمعية العامة إلى استكشاف الإجراءات الدبلوماسية والسياسية الفعالة لضمان امتثال «إسرائيل» لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤، والذي يؤكد على أن جميع المستوطنات «الإسرائيلية» التي تبنى على الأرض الفلسطينية المحتلة تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

وأشار إلى أن «إسرائيل» إذا أدركت أن المجتمع الدولي لن يتخذ أية إجراءات جادة لتطبيق القرار، فستواصل تكثيف بناء المشروع الاستيطاني دون رادع، وإذا كان المجتمع الدولي لا يزال حريصا على ما تبقى من تطبيق حل الدولتين، فإن القرارات والمؤتمرات الدولية وحدها لم تعد كافية لتغيير الممارسات «الإسرائيلية» في هذه الظروف.

ويزيد عدد المستوطنين عن ٦٠٠ ألف بينهم ٤٠٠ ألف في الضفة الغربية ويعد وجودهم مصدر احتكاك وتوتر مستمر مع ٢،٦ مليون فلسطيني في الضفة الغربية وفي الجزء الشرقي من مدينة القدس المحتلة.

ويؤدي البناء الاستيطاني وتوسيع المستوطنات القائمة إلى قضم مساحات جديدة من الأراضي الفلسطينية المحتلة ويمعن في تقطيع أوصالها ويهدد فرص إقامة دولة قابلة للاستمرار عليها.

ومنذ تنصيب الرئيس الأميركي دونالد ترامب، حصلت حكومة الاحتلال الصهيوني، الضوء الأخضر لبناء أكثر من ٦ آلاف وحدة استيطانية في مدينة القدس والضفة الغربية المحتلتين، فيما كشفت منظمة صهيونية غير حكومية، أخيراً، النقاب عن أن الحكومات الصهيونية المتعاقبة أنفقت ٢٠ مليار دولار على بناء وتوسيع مستوطنات الضفة الغربية والقدس المحتلتين منذ عام ١٩٦٧.

جاء ذلك في تقرير لمنظمة «مركز ماكرو للاقتصاديات السياسية» حول الاستيطان، وأوردته القناة «الثانية» في التلفزيون الصهيوني، بمناسبة مرور خمسين عاما على احتلال العدو الصهيوني للضفة الغربية.

وقالت المنظمة: «لا يتوفر أي رقم رسمي شامل حول المبالغ التي أنفقت على الاستيطان منذ ١٩٦٧، فيما تحدثت وزارة المالية، التي تنشر سنوياً جزءاً من المبالغ المستثمرة، عن إنفاق ٣،٥ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٥ في الضفة الغربية وحدها».

إلا أن المدير العام للمنظمة روبي ناتانسون، قدر في التقرير ذاته، أن «إسرائيل استثمرت ٢٠ مليار دولار على الاستيطان خلال الخمسين عاما الماضية».

وأوضحت المنظمة أن مبلغ الـ٣،٥ مليار دولار لا يشمل الكلفة الهائلة للبنى التحتية، مثل: الطرق الالتفافية المخصصة للمستوطنين الصهاينة أو التدابير الأمنية المحاطة بالمستوطنات.

كما أنه لا يشمل كذلك الاستيطان في الجزء الشرقي من مدينة القدس المحتلة منذ العام ١٩٦٧، والمبالغ التي أنفقت لتفكيك المستوطنات في قطاع غزة، وإجلاء ثمانية آلاف مستوطن وجندي منه في ٢٠٠٥.

وتوقفت المفاوضات الفلسطينية الصهيونية، نهاية نيسان ٢٠١٤، دون تحقيق أية نتائج تذكر، بعد ٩ شهور من المباحثات برعاية أميركية وأوروبية؛ بسبب رفض العدو الصهيوني وقف الاستيطان، وقبول حدود ١٩٦٧ كأساس للمفاوضات، والإفراج عن أسرى فلسطينيين قدماء في سجونه.

واليوم يعاود نتنياهو التأكيد أن الاستيطان لن يتوقف مهما كانت الظروف والضغوط، في وقت لا تزال السلطة الفلسطينية تراهن على تحقيق أي شكل من أشكال التسوية مع الاحتلال الصهيوني الذي كان وسيبقى نقيض السلام.

قطع بحرية أميركية إلى البلطيق لمراقبة المناورات الروسية البيلاروسية

كشفت رئيسة ليتوانيا، داليا غريباوسكايتي، عن أن قطعا بحرية أميركية ستصل قريباً إلى بحر البلطيق لمراقبة المناورات المشتركة الروسية البيلاروسية «زاباد-٢٠١٧». وستجري التدريبات الإستراتيجية الروسية البيلاروسية المشتركة، في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيلول، في بيلاروس، بمشاركة ١٢٧٠٠عسكري، و٧٠ طائرة ومروحية، و٦٨٠ عربة قتالية، بما في ذلك نحو ٢٥٠ دبابة.

ونقل المكتب الصحفي في القصر الرئاسي عن غريباوسكايتي قولها، أثناء لقائها مع وفد من الكونغرس الأميركي، أمس: «الولايات المتحدة، تنفذ التزاماتها بالدفاع عن ليتوانيا قبيل بدء مناورات (زاباد-٢٠١٧). وقد نشرت قوات عسكرية ومعدات أميركية، وعززت بعثة الشرطة الجوية للناتو في ليتوانيا، ومن المتوقع وصول سفن حربية أميركية إلى بحر البلطيق بحلول الخريف لمراقبة هذه التدريبات». وقد هبطت طائرات أميركية مقاتلة في قاعدة شواولياي التابعة لسلاح الجو الليتواني الثلاثاء. ووفقا للوزارة، فسوف يتم، اعتباراً من ١ أيلول، تعزيز بعثة الشرطة الجوية للناتو المرابطة في دول البلطيق الثلاث بقوات جوية أميركية من قاعدة لاكينهيث المتمركزة في المملكة المتحدة.

جدير بالذكر أن الأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتنبرج، لا يرى في هذه المناورات تهديدا لدول حلف شمال الأطلسي، في اتساق مع تأكيد نائب وزير الدفاع الروسي، ألكسندر فومين، أن مناورات «زاباد- ٢٠١٧» ليست عملاً من أعمال العدوان، كما يتم تفسيرها من بعض البلدان.

روسيا اليوم – نوفوستي